

السؤال الثاني: تعتبر الديمقراطية التمثيلية الشكل السائد في الأنظمة الديمقراطية حول العالم. ومع ذلك، فإن هذا الشكل من أشكال الديمقراطية يعاني من اختلالات بنيوية أدت إلى تكديس سلطة القرار في طبقة واحدة قادرة على الوصول والاستحواذ على مصادر القوة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة ثقة الجمهور بجدواها في حل مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم. ناقش، أولاً، هذه الاختلالات البنيوية وفق نظرية النخبة Elitism Theory. ثانياً، ناقش وجهة البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية أي الديمقراطية التداولية أو المباشرة مستعيناً بالتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات؟

عند الحديث عن الديمقراطية التمثيلية فلا بد من الإشارة إلى أن الديمقراطية المباشرة هي التي كانت الشكل المتعارف عليه تاريخيا عند ممارسة الديمقراطية بين المواطنين لإدارة شؤونهم، وكان ظهور وتبلور شكل الديمقراطية التمثيلية (النيابية) مستمرا مع ازدياد أعداد السكان وقضاياهم ومستوى صعوبتها إلى أن أصبح هذا الشكل هو الشكل السائد حيث ينتخب الشعب نوابا عنه يمارسون الحكم.

ولكن ومع مرور الزمن أيضا ظهرت عدة اختلالات وجدالات كبرى بشأن الديمقراطية التمثيلية ومدى تماشيها مع قيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها، حيث أن مبدأ التمثيل بحد ذاته والابتعاد عن الديمقراطية المباشرة قد يعدّه البعض انحرافا واضحا عن المبدأ الديمقراطي لأن الشعب سوف ينحصر دوره في ممارسة الديمقراطية مرة كل عدة سنوات والتمثيل سوف ينحصر فقط في أيدي القلة من النواب المنتخبين الذين قد لا يتفق الجميع على أنهم مفوضون في كل المواضيع وفي كل الأوقات عن الشعب.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أحد أبرز المآخذ على شكل الديمقراطية التمثيلية هو أنها في كثير من الأحيان قد تعتمد أنظمة انتخاب كـ "قاعدة الأغلبية/الأكثرية" كممارسة للاختيار بين المرشحين المتنافسين ولاتخاذ القرارات داخل المجالس المنتخبة حيث أن الانتقادات التي وجهت لهذا النظام كثيرة ومنها أنه يختزل الديمقراطية في مجموعة من الشعب ويقصي ويهمش مجموعات أخرى ولا يعطي وزنا لها في الانتخابات أو عند أخذ القرارات بالرغم من الوجود الفعلي لهذه الفئات التي قد تكون ممثلة لفئة اجتماعية أو دينية أو إثنية، مما يترتب على ذلك نشوء ديكتاتورية الأغلبية.

ولكن من أبرز الاختلالات التي تتضمنها الديمقراطية التمثيلية في عصر الرأسمالية وقيم الليبرالية هو أنها شكلت طبقة من "النخبة" تتحكم في الموارد والسوق ومعظم الأدوات والعوامل التي تمكنها من انتزاع التمثيل في أي انتخابات، مما يعني أن عنصر القدرة أصبح محصورا في مجموعة "النخبة" وحرّم منها بقية الشعب، حيث أن الممارسة الديمقراطية وممارسة الحرية هي ليست فقط "حق" بل هي "قدرة" أيضا كما أشار ايزاي برلين في دراسته بعنوان "مفهومان للحرية" ، وأيضا فقد أشار عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز إلى "نخبة القوة" في المجتمع الأمريكي والتي بحسبه تتكون من النخب العسكرية والاقتصادية والسياسية. ولعل ازدياد نفوذ أدوات "النخبة" من وسائل الإعلام الجبارة في القرن الحالي التي تساعد على تكوين الآراء ووجهات النظر وتشكيل الأفكار وإيهام الناس باحتياجات غير حقيقية وتنمية الاعتقاد لديهم بأنها ضرورية وحتى أنها باتت تتحكم بالتفضيلات الشخصية، حيث وصف الفيلسوف الأمريكي تشومسكي دور الإعلام بأنه " غسل للأدمغة في أجواء الحرية".

ولا يخفى أن العديدين من المفكرين مثل جوزيف شومبيتر وروبرت داهل وغيرهم -الذين أقاموا نظرية نخبوية للديمقراطية- رأوا بأن الاستقرار الديمقراطي يحتاج قدرا من عدم الاكتراث السياسي من قبل المواطنين وأن مشاركة مزيد منهم في العملية السياسية قد يهدد هذا الاستقرار، وبأن المشاكل المعقدة تحتاج إلى دور أكبر للنخبة واعتماد أكبر على قدراتهم. مثل هذا النظريات قد تم انتقادها بشكل كبير حيث أن افتراض أن المواطن غير قادر على إبداء رأي وجيه في قضاياها السياسية والاجتماعية هو افتراض خاطئ ومعاد للديمقراطية وقد يصل إلى مرحلة السلطوية والاستبداد - والتي ما فتئ اربابها في عالمنا العربي يستخدمون هذه الافتراضات كحجة لتعطيل مسار الديمقراطية-.

ظهرت العديد من الممارسات والنظريات التي تطرح البدائل عن الديمقراطية التمثيلية، وكان منها الديمقراطية التوافقية (النسبية) التي أسهم في بلورتها عالم السياسة الهولندي آرند ليبهارت والتي يعتبرها تفسيراً لاستقرار النظم الديمقراطية في بعض الدول الأوروبية كالنمسا وبلجيكا وهولندا وأسلوباً لبناء الديمقراطية في المجتمعات المتنوعة اثنيا وعرقياً، حيث عرف الديمقراطية التمثيلية بأنها نظام الحكم الذي يقوم على ائتلاف أو اتحاد بين النخب الممثلة للجماعات وتتخذ فيه القرارات وتبنى فيه السياسات بالتراضي بين النخب لا بالأغلبية، ويقوم نظام الديمقراطية التوافقية على عدة أسس أبرزها تبني نظام التمثيل النسبي في تنظيم الانتخابات وتقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية الكبرى وتشكيل حكومة ائتلافية وتفعيل أكبر للإدارة المحلية.

من البدائل المطروحة أيضاً هي الديمقراطية التداولية / التشاورية والتي يقضي جوهرها بإحياء المناقشة والتشاور بين أعداد كبيرة من المواطنين بهدف التعرف على آرائهم ومن ثم طرحها على أصحاب القرار والمشرعين إذ "أن المبدأ الرئيس للديمقراطية هو المشاركة وليس التمثيل".

وتتطلق الديمقراطية التداولية من أهمية تنظيم مناقشات عقلانية تستند إلى المعلومات وتوفر انخراط الشركاء المعنيين والمستفيدين والمتأثرين بأحد الموضوعات المثارة على الرأي العام قبل تبني السياسة أو اتخاذ القرار بشأنها وذلك خلافاً للنظام المتبع في الديمقراطية التمثيلية الذي ينحصر فيه الحوار بين جماعات المصالح والنخبة المنظمة وليس بقية المواطنين والشعب. ويمكن تلخيص أهم أفكارها بعدم السيطرة والمشاركة الواسعة لكل المتأثرين وتكثيف المشاورات العامة وأيضاً الاستجابة من قبل المعنيين للتوصيات. ويجد أنصار هذا الشكل العديد من الإيجابيات لها فهي بحسبهم تؤدي إلى اتخاذ قرارات وتبني سياسات أكثر رشداً وأنها أيضاً توسع دائرة البدائل المتاحة أمام السلطات المعنية ويؤدي بالضرورة إلى عدم تركيز السلطة في إحدى المؤسسات وتوسيع نطاق المشاركة عبر المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة لكون هذا

الديمقراطية التداولية لها قيمة تعليمية فهي تتطلب وجود وعي لدى المواطنين بالشؤون العامة عبر تعريفهم بالمعلومات الضرورية لتكوين الرأي بشأن الموضوعات محل المشاورة والمداولة.

أما عن آليات تفعيل وتطبيق الديمقراطية التداولية أو حتى المباشرة فقد أصبحت ميسرة في ظل التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتوافر هذه التكنولوجيا لمعظم قطاعات المجتمع بغض النظر عن أعمارهم أو طبقاتهم الاجتماعية وبغض النظر عن أماكن تواجدهم أو سكنهم، فالوسائل المتوافرة اليوم في الاتصال والتعبئة السياسية والاقناع وتجميع الناس لبعضهم وتعبيرهم عن مصالحهم متقدمة على عقود التلفاز والراديو والصحف ومتقدمة بطبيعة الحال بمراحل عن وسائل القرون السابقة، فالأساليب الجديدة التي ابتدعت وتبتدع لا تتوقف والأمثلة كثيرة سواء أكانت مكتوبة أم مسموعة أم مرئية (تويتر، كلاب هاوس، تيك توك). فإن هذه الوسائل الجديدة للإعلام أدت على تحقيق تدفق سريع وهائل للمعلومات وقللت المسافة الزمنية بين حدوث الخبر وبين إذاعته وبثه، وانتزعت خدمات "البث المباشر" احتكار السلطات والنخبة للمعلومات والأخبار، ومكنت الأفراد من إبداء آرائهم والتعبير عن معتقداتهم والتفاعل مع الآخرين وبناء الائتلافات واكتساب المهارات ونقل الخبرات بين أصحاب الاهتمامات المشتركة.

وأختم هنا مقتبسا بأن "الديمقراطية هي سلاح الطبقات الدنيا في المجتمع في مواجهة سيطرة الطبقات الأكثر غنى وقدرة، وهي عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ونقل قوة التأثير والنفوذ إلى أكثر الدوائر الشعبية اتساعا، وهي تمتلك مثلاً أعلى يتضمن الحكم الذاتي للبشر والمساواة الاجتماعية."